الفصل السابع

ثورة تشرين والتطورات السياسية في البلاد

١٩٦٤-١٩٦٨

ثورة تشرين

مؤتمر الطاولة المستديرة

الانتخابات العامة

الوزارة الائتلافية الثانية

الوزارة الائتلافية الثالثة

الوزارة الائتلافية الرابعة

المناورات الأخيرة قبل استلام الجيش للسلطة

oberkandl.com

ثورة تشرين الأول

والتطورات السياسية في البلاد
١٩٦٤ـ ١٩٦٨

ثورة تشرين الأول عام ١٩٦٤:

منذ عام ١٩٥٩ واجه نظام الفريق إبراهيم عبود ليس فقط معارضة سياسية خارجية بل أيضاً استياء داخل الجهاز العسكري نفسه، وخاصة من بعض كبار الضباط. ومهما يكن من أمر فان السبب الرئيسي الذي أدى إلى المواجهة النهائية بين الشعب والحكومة في تشرين الأول عام ١٩٦٤ كان محاولة الحكومة حل مشكلة الجنوب بإنشاء لجنة ودعوة المواطنين إلى طرح وجهات نظرهم حول الأمر، وهكذا أعطت الفرصة للنقاش العلني[٦٥].

اغتنم اتحاد الطلبة في جامعة الخرطوم الفرصة التي قدمت هكذا لهم لعقد سلسلة من المناظرات حول مسائل أوسع أيضاً، وأدركت السلطات خطر اجتماعات الطلاب هذه، وفي ١٠ تشرين الأول عام ١٩٦٤ أصدرت أمرا بمنعها، وعند تفريق تجمع غير مرخص به في ٢١ تشرين الأول استخدم الشرطة أسلحتهم فاستشهد طالب واحد وجرح عدة طلاب، وقد نقلت جثة الطالب إلى المستشفى حيث تجمع الطلبة وأساتذة الجامعة احتجاجاً على الحادث[٦٥].

على الرغم من ان المظاهرات التي أعقبت ذلك خلال ٢٢-٢٣ تشرين الأول بدأت بشكل عفوي، فان الحملة ضد الحكومة الآن أصبحت أكثر تنظيماً[٦٥]، وفي ٢٣ تشرين الأول أعلن أساتذة الجامعة استقالتهم الجماعية احتجاجاً على الحادث، كما أعلنوا أيضاً إنهم لن يعودوا إلى وظائفهم حتى انتهاء الحكم العسكري، وعقد أساتذة الجامعة اجتماعاً مع القضاة والمحامين لتنسيق أعمالهم ضد نظام عبود، وقد وضع

الاجتماع احتجاجاً وكان ينوى تقديمه إلى القصر، فطوقت الشرطة المبنى ومنعتهم من الخروج، وبالنتيجة تلا ذلك الإضراب عام بدءاً من ٢٦ تشرين الأول[٦٥].

في غضون ذلك أعلن السيد علي عن استيائه بإصداره بياناً في ٢٤ تشرين الأول والذي طالب فيه الحكومة الكفّ عن إثارة الاستياء الشعبي ودعا جميع الفئات إلى إيجاد حل ديمقراطي للازمة[٦٥]، وهو مؤشر واضح على ان نظام عبود قد فقد تأييد السيد.

خلال هذه الفترة من التوتر تحرك عدد من الضباط بقواتهم أحاطوا بالقصر للضغط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كان يعقد جلسة هناك، كان رد عبود هو الإعلان في ٢٧ تشرين الأول عن حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء، واضعاً السلطة التنفيذية والتشريعية بين يديه، كما وافق أيضاً على تشكيل حكومة انتقالية من اجل العودة إلى الحكم المدني[٦٥]، كانت هذه الخطوة الأولى نحو سقوطه .

واصل الطلبة والقضاة والمحامون والعمال والفلاحون والموظفون الحكوميون ضغوطهم وشكلوا في ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٤ الجبهة الوطنية للمنظمات المهنية(جبهة الهيئات)[٦٥]، وقد كونت هذه الجبهة، بتمثيلها عن الأحزاب السياسية المحظورة آنذاك[٦٥]، الجبهة الوطنية الموحدة.

بدأت الجبهة الوطنية الموحدة مفاوضاتها مع ممثلي عبود، وفي ٢٩ تشرين الأول أعلنت إذاعة أم درمان ان المفاوضين قد توصلوا إلى اتفاق على تشكيل حكومة انتقالية، وسيكون سر الختم الحليفة وزير التعليم رئيساً للوزراء، لكن عبود سيبقى رئيساً وقائداً عاماً[٦٥]، وستسترشد الحكومة ببرنامج سمي بالميثاق الوطني، في ٣٠ تشرين الأول أعلن سر الختم محتويات الميثاق على الملأ، وستجري انتخابات عامة في موعد أقصاه آذار المقبل[٦٥]، وفي السياسة الخارجية ستقدم الحكومة دعماً اكبر للقضية العربية وعدم الانحياز وللحكومة الثورية في اليمن وثوار الكنغو؛ وستتوقف التسهيلات الممنوحة للقوات البريطانية في مطار الخرطوم ؛ كما ستعارض الاستعمار وكل الأحلاف العسكرية[٦٥]،

ويمكن القول انه لم يكن هناك سوى الشيء القليل مما هو جديد في هذه البنود السياسية ؛ لكن الهدف الرئيسي للجبهة الوطنية الموحدة هو بالطبع العودة إلى الحكم المدني هو ما حققته فعلاً.

ضمت وزارة سر الختم سبعة وزراء يمثلون الجبهة الوطنية للمنظمات المهنية وجنوبيين ووزيراً واحداً من كل من حزب الشعب الديمقراطي وحزب الأمة والحزب الشيوعي وجبهة الميثاق الإسلامي، وعلى الرغم من ان الحزب الوطني الاتحادي والأمة وحزب الشعب الديمقراطي كانوا أقلية في الوزارة إلا انهم كانوا يحتلون المناصب المهمة الثلاثة وهي الشؤون الخارجية، والاقتصاد والمالية، والري على التوالي[٦٥]. ومن الأهمية بمكان ان الوزارة ضمت للمرة الأولى وزراء يمثلون مصالح العمال والفلاحين والحزب الشيوعي.

أعرب السيد علي تهنئته ببيان في ٣٠ تشرين الأول، أعرب فيه عن سروره لانتصار الشعب واستجابة الجيش لأهداف الشعب، ودعا المواطنين إلى مساندة الحكومة الانتقالية وحذر السياسيين لكي يتعلموا من تجاربهم الماضية متجنبين المناورات السياسية والتآمر والسعي في سلام نحو ديمقراطية حقيقية[٦٥].

كانت هناك عدة مهمات على عاتق الحكومة فمشكلة الجنوب تتطلب حلاً والاقتصاد في حاجة إلى اهتمام عاجل كما يُفترض الإعداد لانتخابات مبكرة لجمعية تشريعية لوضع مسودة دستورية، وكخطوة عاجلة أعيدت الحريات العامة التي كان عبود قد علقها[٦٥].

على أية حال، فقد كان من الصعب بالنسبة للأحزاب التقليدية ان تكيف نفسها مع سيادة الجناح اليساري، وأملاً منهم بان الانتخابات ستغير التوازن فقد ضغطوا من اجل تحديد وقت مبكر لإجرائها. في ١٩ كانون الثاني عام ١٩٦٥ أحيا الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة وجبهة الميثاق الإسلامي -ولكن ليس حزب الشعب الديمقراطي والشيوعيين- جبهتهم الوطنية الموحدة القديمة، وبعثوا بمذكرة إلى رئيس الوزراء طالبوا

فيها بتنظيم الانتخابات في الشمال دون انتظار مشاركة الجنوب، كما طلبوا أيضاً استقالة الحكومة اذا هي فشلت في تمهيد الطريق نحو هذه الانتخابات[٦٥]، في ٢٠ كانون الأول أعلن علي عبد الرحمن رد حزب الشعب الديمقراطي، ان الانتخابات الجزئية مرفوضة فهي يجب ان تغطيَ البلاد كلها أو لا تجرى على الإطلاق، وأضاف ان حزب الشعب الديمقراطي يساند الحكومة الانتقالية، وبالنسبة لتلك الأحزاب التي تطالب باستقالة الحكومة فان معارضتهم لا تخدم سوى الإمبرياليين[٦٥]. كان الحزب الشيوعي يساند حزب الشعب الديمقراطي في رفضه للانتخابات الجزئية، وليست للحزب الشيوعي رغبة في الانتخابات في ذلك الوقت أينما كانت خوفاً من انه سيفقد ما حصل عليه سابقاً[٦٥].

نظراً لهذه الخلافات السياسية ناشد السيد علي الشعب في الأول من كانون الثاني صيانة مبادىء ثورة تشرين الأول وحل جميع مشاكلهم بروح هذه المبادئ[٦٥]، وأصدر السيد محمد عثمان، وقد تدخل سياسياً للمرة الأولى، بياناً يعلن ان البلاد يجب ان تخضع للحكم الإسلامي وتهدف إلى حل مشكلة الجنوب حلاً سلمياً وديمقراطياً، فالسودان بلد عربي يجب ان ينحاز إلى قضايا العرب في إعادة الحقوق إلى عرب فلسطين وتحرير جنوب الجزيرة العربية المحتل(سابقا)، ودعا حزب الشعب الديمقراطي وشباب الختمية والاتحادات إلى العمل معاً واخذ زمام المبادرة في الصراع الديمقراطي[٦٥].

زادت مسالة تمثيل الفلاحين والعمال في البرلمان من الأزمة داخل الوزارة، فقد اقترح حزب الشعب الديمقراطي والشيوعيون ضرورة إعطاء خمسين بالمائة من المقاعد لهم وتبعاً لذلك وضع قوانين انتخابية جديدة وإعادة رسم الدوائر الانتخابية، وقد رفض الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة وجبهة الميثاق الإسلامي هذه المقترحات[٦٥]، ونتيجة لذلك لم يتم التوصل إلى اتفاق في الوزارة.

وإذْ لم يجد رئيس الوزراء حلاً للضغوط المتضاربة على حكومته فقد قدم استقالته في ١٤ شباط عام ١٩٦٥ ، ثم اقترحت الجبهة الوطنية الموحدة بان التمثيل في الحكومة الجديدة يجب ان يقام على أساس نموذج عام ١٩٥٨ زائداً وزارة لكل من الحزب الشيوعي وجبهة الميثاق الإسلامي، وأصر حزب الشعب الديمقراطي والشيوعيون على ان الفلاحين والعمال يجب ان يمثلوا أيضاً، وتبعاً لهندرسون فقد تبادل السيد علي الرسائل مع الإمام الهادي بهدف حل الأزمة[٦٥]. ومما لا شك فيه ان السيد علي كان يؤيد موقف حزب الشعب الديمقراطي، ولم يتحقق أي حل وفي ١٨ شباط استقال رئيس الوزراء، ومن ١٨-٢٤ شباط كانت البلاد بلا حكومة، وخلال هذه الفترة كانت هناك اقتراحات كثيرة حول كيفية تشكيل حكومة جديدة، ولم يتم التوصل إلى اتفاق بسبب الشكوك المتبادلة بين الأحزاب، كما تأخر تشكيل الوزارة لرفض حزب الشعب الديمقراطي والشيوعيون قبول المناصب التي عرضت عليهم ما لم تتم الموافقة على مطالبهم بشان تمثيل العمال والفلاحين[٦٥].

مهما يكن من أمر فقد تشكلت الوزارة أخيرا مع بقاء سر الختم رئيساً للوزراء، وتركت ثلاثة مناصب شاغرة لحزب الشعب الديمقراطي وواحد للحزب الشيوعي[٦٥]. فقد أدان حزب الشعب الديمقراطي تشكيل الوزارة الجديدة وقال علي عبد الرحمن" إنها غير شرعية وان حزبه لن يعترف بها"، وتفجرت مظاهرات ضد الوزارة قامت الشرطة بقمعها[٦٥]، وبعد شهرين من ذلك استعرض حزب الشعب الديمقراطي إقصاءه عن الحكومة الذي فرض على نفسه، وبالرغم من ان صحيفة الحزب أقرت موقفه في ٣ آذار فانهم قرروا الآن قبول المناصب الوزارية التي عرضت عليهم سابقاً عندما قبل الحزب الشيوعي المنصب المعروض عليه[٦٥].

مؤتمر الطاولة المستديرة:

كانت المسألة الأكثر أهمية بالنسبة للحكومة هي إيجاد حل لمشكلة الجنوب، وبيان رئيس الوزراء في ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٦٤ [٦٥] وبيان السيد محمد عثمان في الأول من كانون الثاني عام ١٩٦٥ في تأييد حل سلمي ديمقراطي حفزت على فكرة عقد مؤتمر طاولة مستديرة مع أحزاب الجنوب[٦٥]، وقد قدم زعماء حزب الشعب الديمقراطي وصحيفة الحزب دعمهم لهذه الخطة[٦٥]، وفي الواقع فان فكرة المؤتمر لم تكن جديدة فقد جرت مناقشتها بين أحزاب الشمال والجنوب في عام ١٩٥٨ [٦٥]، لكنها طبقت الآن.

عقد المؤتمر في الخرطوم من ١٦ حتى ٣٠ آذار عام ١٩٦٥، ومثلت جميع الأحزاب السياسية في السلطة جنباً إلى جنب مع جبهة الجنوب والاتحاد الوطني الأفريقي السوداني (سانو) ممثلين عن الجنوبيين[٦٥]، و لم يتم التوصل إلى أي نتائج، وانتهى المؤتمر بقرار في الاجتماع ثانية في غضون ثلاثة اشهر وإنشاء لجنة من اثني عشر عضو لتقوم حتى ذلك الحين بابتكارات حل مقبول من الجانبين[٦٥].

سرعان ما اصطدمت اللجنة بالمصاعب، وفي ٢٠ تموز عام ١٩٦٥ أصدر المكتب السياسي لحزب الشعب الديمقراطي بياناً ينتقد فيه رئيس الوزراء لإخباره اللجنة بشكل مستفائل بان مشكلة الجنوب سهلة، فأن المشكلة من وجهة نظرهم معقدة تماماً وتفاقمت بسبب ارتياب الجنوبيين التام بالحكومة إذ لم تبذل محاولة جادة من قبل المؤتمر لتلبسية تطلعاتهم المشروعة، وفضلاً عن ذلك فقد كان هناك اختلاف داخل اللجنة حول سبب العنف الجاري في الجنوب فقد نسب حزب الشعب الديمقراطي المسؤولية في ذلك على أنانياً (تأسست عام ١٩٦٣) بينما ألقى ممثلو الجنوب باللوم على قوات الأمن الحكومية، وعليه فقد سحب حزب الشعب الديمقراطي ممثليه من لجنة الاثنى عشر[٦٥]، ولكل هذه الأسباب أنهت المحاولة العاجلة لحل مشكلة الجنوب بالفشل، و لم يلتق مؤتمر الطاولة المستديرة ثانية على الإطلاق .

الانتخابات العامة :

كانت المهمة الأخرى الكبيرة للحكومة هي إجراء الانتخابات، وفي كانون الثاني عام ١٩٦٥ أصدرت الحكومة أمراً بان يبدأ التسجيل العام للناخبين في ١١ شباط ويستمر حتى ١٢ آذار[٦٥]، لكن نظراً لانعقاد مؤتمر الطاولة المستديرة فقد أُجلت الانتخابات حتى ٢١ نيسان.

بالرغم من المعارضة فقد أعلنت الحكومة في ٦ نيسان ان الانتخابات ستبدأ في الأقاليم الشمالية لكن، لأسباب أمنية، فان الانتخابات في الأقاليم الجنوبية ستؤجل، ورد السيد محمد عثمان على ذلك بجلاء عندما قال باختصار انه كان قلقاً من انه اذا جرت الانتخابات في الشمال وأُجلت في الجنوب فان قادة الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني سيعلنون تشكيل حكومة ثورية لهم تتخذ من أوغندا أو الكنغو أو أفريقيا الوسطى قاعدة لها، وفضلاً عن ذلك فان إجراء الانتخابات في الشمال فقط سيشوش الرأي العام ويعطى انطباعاً بان الشمال كيان منفصل عن الجنوب[٦٥].

فشلت جميع جهود الحكومة لإقناع حزب الشعب الديمقراطي بالمشاركة[٦٥]، ومضى الاقتراع في انتخابات الشمال قدماً في ٢١ نيسان واستمر لمدة عشرة ايام، وتسببت الصدامات الناشئة عن مقاطعة حزب الشعب الديمقراطي والتي كانت مؤثرة بشكل خاص في كسلا والشرق، وفي موت عدد من مؤيدين لحزب الشعب الديموقراطي إضافة لثلاثة من رجال الشرطة، وحملت الاضطرابات في عطبرة اللجنة الانتخابية على تمديد فترة الانتخابات لمدة عشرة أيام، وكانت هناك اضطرابات أيضاً في الجزيرة[٦٥].

ما كانت الحكومة لتميل إلى التغاضي عن مشاركة حزب الشعب الديمقراطي في الاضطرابات[٦٥]، وفي الواقع وبعد فترة قصيرة من الحيرة أعتقل على عبد الرحمن وأرسل إلى السجن[٦٥]، وفي تموز اعتقلت الحكومة أيضاً السكرتير العام لحزب الشعب الديمقراطي

وثمانية عشر من أنصار الحزب الذين كانوا في مسيرة احتجاجية ضد اعتقال زعيم حزبهم[٦٥]،و في نفس الشهر بدا حزب الشعب الديمقراطي في صوت السودان ينادى باستخدام المظاهرات كوسيلة للإطاحة بالحكومة الائتلافية[٦٥].

بعد فترة ليست بالطويلة من هذه التطورات وربما نتيجة لها قرر السيد علي تغييراً هاماً في سياسة العائلة الميرغنية حيث أعلن موافقته على انضمام أعضاء من عائلته، السيد احمد والسيد محمد سر الختم، كأعضاء في اللجنة التنفيذية لحزب الشعب الديمقراطي. ان قرار السيد على في التحويل بانغماس عائلة الميرغني المباشرة في السياسة، للمرة الأولى في تاريخ الطريقة، هو نوع من الحد الفاصل، ومن الواضح انه أدرك ان العائلة إذا استمرت في سياستها السابقة في الامتناع عن المشاركة الرسمية في حزب الشعب الديمقراطي فإنها سوف تفقد السيطرة على الحزب[٦٥].

وحسب سر الختم الخليفة فان السيد علي لم يكن يحبذ إنهاء الحكومة الانتقالية وانه اخبره في عدة اجتماعات ان السقف الزمني الذي فرضه الميثاق الوطني ليس كافياً، وكانت وجهة نظر السيد علي حول الميثاق نفسه هي انه وضع في عجالة وفي جو متأزم، ودافعه في السعي إلى تأجيل الانتخابات هو إعطاء الفرصة لحزب الشعب الديمقراطي لإعادة بناء نفسه قبل إجرائها وهكذا، ،كما كان يأمل ، يمنع حزب الأمة من الهيمنة على الحكومة القادمة[٦٥]. وفي الواقع فان إصرار حزب الشعب الديمقراطي على مقاطعة الانتخابات أدى إلى انتصار حزب الآمة حتى في دوائر انتخابية عدة تعتبر معاقل لحزب الشعب الديمقراطي .

هناك أسباب مقبولة لعمل حزب الشعب الديمقراطي مع الحزب الشيوعي بعد ثورة تشرين الأول، وأولها هو فشل جهودهم لإقامة اتحاد مع الحزب الوطني الاتحادي، وثانيهما هو هيمنة حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي وجبهة الميثاق الوطني الإسلامي في الجبهة الوطنية[٦٥]، وباختصار فان حزب الشعب الديمقراطي كان بحاجة إلى الحلفاء عل

نحو ملح. وبناء على ذلك، ولخلق معارضة موحدة للجبهة الوطنية، أسس حزب الشعب الديمقـــراطي والحزب الشيوعي التجمع الديمقراطي الاشتراكي، وقد دعي الحزب الوطني الاتحادي إلى المشارك ولكن الدعوى رفضت[٦٥].

مهمـــا يكـــن من أمر فقد تقوض التحالف بين حـــزب الشعـــب الديمقراطي والشـــيوعي بسبب أيديولوجيتهما المختلفتين، وبالرغم من ان الشيوعيين امتنعوا مبدئياً، تحـــت ضـــغط حزب الشعب الديمقراطي، عن الاشتراك في وزارة سر الختم الثانية، فان رغبتهم كانت المشاركة فيها، ولم يمض وقت طويل حتى أدى التنافر العام داخل تحالف التجمع الديمقراطي الاشتراكي إلى حله بهدوء[٦٥].

الوزارة الائتلافية الثانية:

بعـــد الانـــتهاء من الانتخابات العامة تم تشكيـــل الوزارة السودانية الجديدة في حزيـــران، وكانت ائتلافاً بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة لعدم فوز أي حزب بأغلبـــية واضحة في الانتخابات، وقد قسموا المناصب بينهم بالتساوي مضيفين وزارتين للجنوبـــيين، وأصـــبح الأزهري رئيساً لمجلس السيادة بصفته رئيساً للدولة ومحمد احمد محجوب رئيساً للوزراء[٦٥]. وقاد حزب الشعب الديمقراطي المعارضة خارج البرلمان وانتقد سكرتيره العام الحكومة في سياساتها الداخلية والخارجية[٦٥]. في أيلول عام ١٩٦٥ أصدر حـــزب الشـــعب الديمقراطي والجبهة الجنوبية، التي قاطعت الانتخابات أيضاً على نفس الأســـاس الـــذي استند إليه حزب الشعب الديمقراطي، بياناً مشتركاً، ومن بين مطالبهم العديدة مطالبتهم الحكومة بإجراء انتخابات عامة في كل البلاد، وتشكيل حكومة وطنية تمثل كل الجماعات السياسية، والبرلمان ليس شرعياً وطالبوا بحله فوراً، وعلاوة على ذلك فقد أرادوا حلاً سلمياً لمشكلة الجنوب[٦٥].

سرعان ما اصطدم الائتلاف بالمشاكل، فبعد ثلاثة اشهر من تشكليه ثارت أزمة بـــين الحزبين حول من يجب ان يمثل البلاد في اجتماعات القمة في الخارج، وكان رئيس

الـــوزراء قد اتخذ قراراً بأنه هو نفسه يجب ان يمثل السودان في مؤتمر أكرا بشان منظمة الوحـــدة الأفريقية، وعليه فقد أعلن الوزراء من الحزب الوطني الاتحادي استقالتهم، وفي الأول مـــن تشـــرين الثاني أعلن الحزب الوطني الاتحادي انه سينضم إلى المعارضة، وبعد يومين تم التوصل إلى تسوية مع حزب الأمة اتفق على ضوئها ان يمثل الأزهري البلاد في اجتماعات القمة القادمة[٦٥]، وتبعاً لذلك استمر الائتلاف.

في تشرين الثاني عام ١٩٦٥ وفي اجتماع طلابي في أم درمان هاجم محمد على شـــوقي، هـــو شيوعي، الإسلام وانتقد النبي، عليه الصلاة والسلام، نفسه، وقد سبب الحادث أزمة سياسية ونتج عنه اتخاذ الأحزاب الحاكمة قراراً بحظر الحزب الشيوعي[٦٥]. لم تكن الزعامة الختمية مسرورة للحادث وللإجراء الذي ترتب عليه، معتقدة انه استغل من قـــبل الائـــتلاف لأغراض سياسية وانه ليس إجراء ديمقراطياً، واستجاب حزب الشعب الديمقراطي مع منظمات اشتراكية أخرى، لقرار اتحاد طلبة جامعة الخرطوم في عقد مؤتمر تحـــت شعار الدفاع عن الديمقراطية ووافق على المشاركة، وانتهى المؤتمر إلى إصدار بيان يوضـــح انه لا يساند حزباً بعينه لكنه يعتبر حظر الحزب الشيوعي إجراء غير ديمقراطي، ومـــن المحتمل ان يؤدي إلى حظر منظمات سياسية وطلابية أخرى[٦٥]، واتخذ قرار بإنشاء هيئة دائمة عرفت باسم المؤتمر الوطني للدفاع عن الديمقراطية.

بالرغم من استجابة حزب الشعب الديمقراطي الإيجابية على مبادرة الطلاب، ففي ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٦٥ دمغها السيد علي نفسه بالعقم مصراً على ان الحل الوحيد للازمة هو إعلان جمهورية إسلامية تستند على القرآن الكريم، والطريق الصحيح لتحقيق هذا هو الوسائل الديمقراطية وليس باستخدام العنف من اجل بلوغ أهداف سياسية، تابع قـــائلاً ان التصريحات المعادية للإسلام لطالب شيوعي ليست مهمة ويجب عدم الإصغاء إليها[٦٥].

من المؤكد ان حزب الشعب الديمقراطي كان يدعم إحلال حكومة وطنية محل ائتلاف من حزبين لم يكن يثق بهما، وفي بيان ٧ كانون الثاني عام ١٩٦٦ قدم احمد سيد حمد تأييد حزب الشعب الديمقراطي العلني للفكرة وزعم ان السيد محمد عثمان أوضح تأييد الختمية بشكل مماثل[٦٥]. وفي الواقع ففي ١٠ نيسان اعتبر "الحكومة الوطنية المخرج الوحيد من المأزق الحالي الذي يجد السودان نفسه فيه"[٦٥]، ووافقت أحزاب الائتلاف نفسها على ملاءمة الحكومة الوطنية باشتراك حزب الشعب الديمقراطي، وكان إصرار حزب الشعب الديمقراطي على حل البرلمان قبل مشاركتهم في تشكيل حكومة جديدة حجر عثرة[٦٥].

تزامنت هذه المناورات باتجاه حكومة وطنية مع إعلان الحكومة بان انتخابات تكميلية في الجنوب ستجري في ٧ آذار عام ١٩٦٧، واتخذ رد السيد محمد عثمان شكل بيان صحفي في ١٧ شباط أنكر فيه ان يكون إجراء انتخابات في الجنوب أو وضع دستور دائم في حد ذاتها حلاً لمشكلة البلاد الأساسية والتي هي العلاقات بين الشمال والجنوب، وهذه المشكلة هي التي كانت وراء الانقلاب العسكري والتي ظلت تمنع التقدم في وضع دستور دائم للبلاد، وتابع القول"ان الحكومة الوطنية ولجنة الدستور يجب ان ينظر إليها باعتبارها وسيلة لتحقيق غاية وليستا غاية بحد ذاتها"[٦٥].

خلال نفس الشهر كان رئيس حزب الشعب الديمقراطي من جانبه يحاول اكتشاف الدوافع الحقيقية للحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة في اقتراح حكومة وطنية، وأعلن ان المحادثات الجارية بين حزب الشعب الديمقراطي والأحزاب الحاكمة حول المصالحة لم تحرز تقدما، ولن تغير من إصرار حزب الشعب الديمقراطي، الذي أعاد الإعلان عنه على عدم شرعية البرلمان القائم، وفي الواقع فان حزبه سيبقى على معارضته للائتلاف الحاكم وصرح بأنه سيتم تبنى طرق أكثر عدوانية للإطاحة بها[٦٥].

الـــتقى مبارك شداد، المتحدث باسم البرلمان، مع السيد محمد عثمان للتفاوض حول مشاركة حزب الشعب الديمقراطي في اللجنة الدستورية المرتقبة وطلب إليه إبلاغ الســـيد علي ان "رغبة الشعب" هي في وجوب مشاركة حزب الشعب الديمقراطي، ابلغ الســـيد محمـــد مـــبارك ان البرلمان ليس مؤهلاً لوضع الدستور مادام لا يضم ممثلين عن الجنوب وحزب الشعب الديمقراطي، ومن جانبه فان السيد علي نقل عنه قوله"إذا لم يكن هـــناك اتفاق حول الدستور، فان أفضل وسيلة ديمقراطية هي إجراء استفتاء للتثبت من رغـــبات الشعب السوداني"[٦٥]، وفي ٧ نيسان ذكرت صحيفة (The Vigilant) ان حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي ومن اجل إنهاء التوتر اتفقا على حل البرلمان القائم بشـــرط مشاركة حزب الشعب الديمقراطي في الحكومة الجديدة[٦٥]. ومهما يكن من أمر فقد ظل علي عبد الرحمن في شك من أحزاب الائتلاف، وأشار إلى محادثته معهم كانت قد بدأت منذ أكثر من شهرين مضتا لكنه توصل إلى استنتاج بان أهداف الائتلاف هي ببساطة مناورة سياسية مرسومة من اجل إسكات المعارضة[٦٥]. وفي مايس كرر احمد سيد حمد التصريح برفض حزب الشعب الديمقراطي المشاركة في أي ائتلاف أو حكومة وطنية مـــا لم، وحـــتى، يحل البرلمان[٦٥]. وعلى أية حال فان ما أدى إلى سقوط الحكومة هو في الحقـــيقة انشقاق داخل قيادة حزب الأمة، فأحد الجناحين، بزعامة الإمام الهادي، ساند محمـــد احمد محجوب؛ والجناح الآخر كان بزعامة السيد الصادق، ابن أخي الهادي. وفي تمـــوز عام ١٩٦٦ تقدم عضو في حزب الأمة من الجناح الأخير بمشروع قرار إلى البرلمان بعدم الثقة في رئيس الوزراء، وقد تم تبني مشروع القرار واستقال رئيس الوزراء، وقد بدا الأزهري فوراً محادثات مع السيد الصادق وشكلا معاً حكومة ائتلافية جديدة اقتصرت فـــيها مشـــاركة حزب الأمة مع الحزب الوطني الاتحادي على جناح الصادق؛ وأصبح الصادق نفسه رئيساً للوزراء[٦٥].

الحكومة الائتلافية الثالثة:

في آب قام السيد الصادق، ومن اجل تضييق الفجوة بينه وبين الختميين وربما من اجل ان يظهر للأزهري انه ليس بعيداً عن وجهات نظر السيد علي، قام بزيارة إلى السيد علي وأطلعه على "رغبة الحكومة في ضم الصف الوطني كمقدمة لإقامة الدستور على أسس وطنية قوية"[٦٥].

في تشرين الثاني عام ١٩٦٦ اقترحت الحكومة رسمياً تشكيل اللجنة الوطنية للدستور التي طال انتظارها لوضع مسودة دستور دائم للسودان ودعت جميع الأحزاب إلى المشاركة. من الواضح ان قيادة حزب الشعب الديمقراطي لم تتعلم من دروس مقاطعتها السابقة للانتخابات العامة في عام ١٩٦٥، إذ ان علي عبد الرحمن أعلن فوراً ان حزبه سيقاطع الاقتراح، ومن جانب آخر فان مساعدي السيد علي المقربين بينوا انه لا يؤيد المقاطعة؛ وفي أية حال فان الحكومة ما كانت تستطيع ان تتجاهل حزب الشعب الديمقراطي الذي يمثل جمهوراً واسعاً من الشعب السوداني. في نفس الشهر صرح وزير العدل انه، وبسبب تأييد السيد علي لمشاركة حزب الشعب الديمقراطي في اللجنة، لا يزال يأمل بأنه سيكون هناك اتفاق حول الأمر[٦٥]. ومهما يكن من أمر ولفشل الجهود من اجل إقناع حزب الشعب الديمقراطي في المشاركة، فقد أعلنت الحكومة في ١١ كانون الأول عام ١٩٦٦ تأسيس اللجنة التي ضمت ممثلين عن أحزاب الجنوب ولكنها استثنت حزب الشعب الديمقراطي. وعلى أية حال فان التوتر بين أحزاب الائتلاف كان جلياً وللتغلب على التوقع الواسع الانتشار بان الائتلاف يواجه خطر الانهيار[٦٥]، فقد أصدر الأزهري والصادق بياناً مشتركاً مفاده انه لا يمكن تصور حدوث تغيير في ائتلافهما[٦٥].

ناشد السيد علي في خطابه التقليدي يوم الاستقلال، الأول من كانون الثاني عام ١٩٦٧، جميع الأحزاب وضع خلافاتها جانباً من اجل ان يدفعوا البلاد للخروج من الأزمة القائمة التي تهدد أمنها ومستقبلها تحت راية الإسلام[٦٥]، وهذا مؤشر واضح على ان زعامة الختمية كانت مستاءة من سياسة الحكومة.

وفي الواقع عقدت سلسلة من المناقشات في كانون الثاني بين الأحزاب الثلاثة، الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي ليروا ما إذا كان يستطيعون الاتفاق حول توقيت الانتخابات التكميلية في الجنوب، وحول إيفاد لجنة مشتركة بصورة تمهيدية لدراسة واستجلاء الموقف هناك، وحسب صحيفة (the vigilant) فقد عارض حزب الأمة التأجيل بحجة ان اللجنة الانتخابية كانت قد ذكرت سابقاً ان إجراء الانتخابات ممكن، بينما لم يكن الحزب الوطني الإتحادي، رغم انه يفضل التأجيل، قادراً على البوح بذلك لأنه كان قد اتفق سابقاً مع حزب الأمة على زمن إجرائها، وإذْ ثبت حزب الشعب الديمقراطي على وجهات نظره بعناد فقد انتهت المناقشات دون التوصل إلى اتفاق[٦٥].

نتيجة لتردد الأحزاب الحاكمة حول إرسال وفد مشترك للجنوب قرر حزب الشعب الديمقراطي إرسال وفد عنه، بالرغم من انه وافق في اجتماع مع زعماء الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة إن ما يتوصل إليه الوفد لن يكون ملزماً للحكومة[٦٥].

في الواقع هناك مؤشرات على ان الأزهري كان راغبا في الموافقة على مطالب حزب الشعب الديمقراطي، إذْ خشي، وهو واقع الحال، ان تكون الانتخابات في الجنوب لصالح حزب الأمة، ومع ذلك فقد مضت الانتخابات التكميلية قدماً حسب الوقت المعلن سابقاً (من ٨اذار حتى منتصف نيسان)، و لم يقاطعها حزب الشعب الديمقراطي والشيوعيون فحسب بل الجبهة الجنوبية أيضاً، والأعضاء الست والثلاثون المنتخبون كانوا من جماعات جنوبية أخرى[٦٥].

على أية حال ونتيجة لانعدام التماسك داخل الحكومة الائتلافية فقد خسر السيد الصادق تصويتاً بالثقة في البرلمان في ١٥ مايس وسقطت الحكومة، ثم أعلن الأزهري انه عندما تنتهي مدة البرلمان في ٩ حزيران فيجب ان تشكل حكومة وطنية ويجب ان تضم حزب الشعب الديمقراطي، وربما كان الدافع وراء دعوة الحزب الوطني الاتحادي لحكومة وطنية هو الإدراك داخل الحزب ان السيد الصادق، الذي كان على نحو جلي مرشحاً للرئاسة، كان يكسب نفوذاً كبيراً جداً بصفته رئيساً للوزراء. رحب علي عبد الرحمن بدعوة الأزهري وأيدها لكنه أعاد التأكيد على شرطه السابق بحل البرلمان وطالب بوجوب تمثيل حزب الشعب الديمقراطي في الحكومة الوطنية بعدد من الوزراء مساو لعدد وزراء حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي . بعد دعوته لحكومة وطنية، أجرى الأزهري اتصالاً مع الإمام الهادي، وفي الوقت نفسه قام الإمام الهادي بزيارة السيد علي، كان هذا أول اجتماع يعقد بين زعيمي الطائفتين منذ وفاة السيد عبد الرحمن، كل هذه الاجتماعات ناقشت تشكيل الحكومة المقترحة[٦٥].

يمكن تقديم عدة أسباب لرغبة حزب الشعب الديمقراطي في المشاركة في الحكومة، وحسب وكالة أنباء الخرطوم فان الإمام الهادي بالذات كان قادراً على إخراج المحتمين من عزلتهم وإقناعهم بالتوقيع على ميثاق الحكومة الوطنية، وقد وضع هذا الميثاق بعناية وخاصة الفقرة الأولى التي تبين ان البرلمان سيحل فعلاً في ٩ حزيران، وان انتخابات عامة ستجرى قبل نهاية كانون الثاني عام ١٩٦٨ ، وهذه العبارات طالما طالب بها حزب الشعب الديمقراطي كشرط للمشاركة في حكومة وطنية . وقد بين السيد محمد عثمان وعلي عبد الرحمن الآن، وعلى ضوء الميثاق الذي تم الاتفاق عليه، انهم سوف يشاركون، وأضاف علي عبد الرحمن انه نظراً للتوترات في الشرق الأوسط فانه ليس له خيار سوى حمل المسؤولية مع الأحزاب السياسية الأخرى في إدارة البلاد حتى إجراء الانتخابات[٦٥]. وهكذا تم التوصل إلى اتفاق لتشكيل حكومة وطنية، وأصبح محمد احمد

محجـــوب ثانية رئيساً للوزراء وشكل الوزارة في ١٨ مايس عام ١٩٦٧[٦٥]، وقد ضمت الـــوزارة أربعة أعضاء من حزب الأمة، جناح الإمام، وأربعة من الحزب الوطني الاتحادي وأربعة من حزب الشعب الديمقراطي وعضوين من الجنوب[٦٥].

الوزارة الائتلافية الرابعة :

كمـــا هـــو معتاد لم تنته المناورات السياسية من اجل السلطة مع تشكيل هذا الائتلاف الجديد، ففي تشرين الأول عام ١٩٦٧ كان هناك توقع في الصحافة بان الأزهري يجرى مناقشـــات خلف الكواليس مع السيد الصادق ساعياً وراء التعاون مع جناحه في حزب الأمـــة، وقـــد فســـرت خطـــوة الأزهري على انها وسيلة للضغط على حزب الشعب الديمقـــراطي من اجل الاندماج مع الحزب الوطني الاتحادي، وفق شروط الحزب الأخير وليـــبين للإمام الهادي في نفس الوقت ان تحالف الحزب الوطني الاتحادي معه في الحكومة هي مسالة يمكن ان يعاد النظر فيها، وذلك بالإبقاء على الباب مشرعة أمام جناح السيد الصـــادق المـــنافس له في حزب الأمة. لم يعر علي عبد الرحمن اهتماماً لمناورات كهذه لـــلحزب الوطني الاتحادي، ومع ذلك فقد كانت العلاقات بين حزبيهما متوترة، وفضلاً عن ذلك، وكإجراء مضاد لخطوة الأزهري، فقد دعا السيد علي الإمام الهادي إلى منزله في الإسكنـــــدرية عندما كان الأخير في مصر بدعوة من الرئيس عبد الناصر . ولإخماد الشـــائعات الناجمة عن ذلك أشار السيد محمد عثمان انه كان اجتماع مجاملة محض، و لم تناقش السياسة بين والده والإمام[٦٥]. وعلى أية حال فإذا كان الأزهري والسيد الصادق، بموقفـــيهما المشـــترك من الطائفية، يخططان بالفعل لضم قوتهما فان ذلك كان بالتأكيد سيســـبب القلـــق للســـيد علي إذ ان تطوراً كهذا سيضع بالتأكيد حداً لاندماج حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي .

المناورات الأخيرة قبل استلام الجيش للسلطة:

ناقش الحزب الوطني الاتحادي الاندماج مع حزب الشعب في عام ١٩٥٨ دون نجاح، وبعد ثورة تشرين الأول حاول حزب الشعب الديمقراطي التقرب ثانية من الحزب الوطني الاتحادي ولكنه لم يلق استجابة[٦٥]، ونظرا لخوفهم المشترك من هيمنة المهديين لقد كان الحزبان في الواقع حليفين طبيعيين؛ ولكن عندما وافق الحزب الوطني الاتحادي على تقاسم السلطة مع حزب الأمة في حكومتهما الائتلافية، وجد الختميون أنفسهم وقد تركوا في الظل، وقد أجبرهم هذا الموقف غير المقبول على ان يروا في اندماج حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي وسيلة لاستعادة النفوذ السياسي للختمية.

سعى زعماء حزب الشعب الديمقراطي أيضاً إلى استغلال التوترات بين الأحزاب الحاكمة في الائتلاف، وكما نشدوا الاندماج مع الحزب الوطني الاتحادي مما أزعج حزب الأمة، ناقشوا أيضاً مع زعيم حزب الأمة السيد الصادق الشروط التي قد يشاركوا على ضوئها في الحكومة الائتلافية، في الشهر اللاحق أجرى زعماء الختمية، السيد علي والسيد محمد عثمان، مناقشات مع علي عبد الرحمن حول مسالة اندماج حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي أعلن السيد علي انه من الضروري الإسراع في الاندماج وبالتالي التوصل إلى اتفاق حول القضايا الهامة الراهنة، وليس اقلها مسالة دستور دائم[٦٥]. ولكل هذا فقد انتهت السنة دون إحراز تقدم حول اقتراح اندماج حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي، ومن بين العوائق التي واجهها الاقتراح ذكرنا سابقاً إصرار حزب الشعب الديمقراطي على حل البرلمان القائم كشرط مسبق[٦٥]. ومن جانبه فقد أفاد الأزهري بموافقته على الاندماج بشرط إقرار السيد علي على ترشيحه لرئاسة الجمهورية، وهذا المطلب يتناقض مع تفضيل الختميين المعلن للنظام البرلماني الكامل أكثر من النظام الرئاسي وذلك كوسيلة لتجريد المهديين مسبقاً من

الهيمنة. كان حزب الأمة، بدرجة ليست اقل من الأزهري والحزب الوطني الاتحادي، يرى فائدة لمستقبله في النظام الرئاسي، وأخيراً وافق السيد علي على شرط الأزهري في اندماج حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي إذ انه أدرك ان النظام الرئاسي ربما لا مفر منه وان الأزهري إذا حصل على الرئاسة سيكون اقل تهديداً لنفوذ أسرة الميرغني[٦٥]. أما وقد تعززت ثقته هكذا، فقد أعاد الأزهري في خطابه من القصر بمناسبة الذكرى السنوية الثانية عشر للاستقلال الإعلان عن تأييده للتوصية التي تقدمت بها اللجنة الدستورية الوطنية من اجل تعيين رئيس للدولة، وقال انه إذا أيد البرلمان تعييناً كهذا فان ذلك سيؤمن الاستقرار وهكذا يجعل من الممكن تحقيق أهداف البلاد، ولتهدئة مخاوف أولئك الذين يعتبرون ان النظام الرئاسي يقود إلى الدكتاتورية أوضح ان الرئيس يمكن ان يطرد بتصويت من ثلثي أعضاء البرلمان[٦٥]. في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ ذكر ان محمد زيادة، وزير الصناعة والتعدين من حزب الشعب الديمقراطي، أعلن ان ليست هناك من عوائق في طريق الاندماج وان حزب الشعب الديمقراطي لم يضع شروطاً[٦٥]، والطريق الآن مفتوحة للمباشرة في اندماج حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي خاصة وان الاندماج يحظى بدعم مصر[٦٥]، وتبعاً لذلك أيد السيد علي والأزهري تعيين لجنة من ثمانية أعضاء، أربعة من كل حزب، لوضع أساس لاندماجهما[٦٥]. في ١٢ كانون الأول أعلن أنهما سينضمان سوياً تحت اسم الحزب الاتحادي الديمقراطي والذي سيصبح الأزهري رئيساً له وعلي عبد الرحمن نائباً للرئيس واحمد سيد حمد سكرتيراً عاماً[٦٥]، ومنح السيد علي مباركته علناً لهذه الترتيبات باعتبارهما وسيلة للاستقرار السياسي والمستقبل الأفضل للبلاد في ظل حكم ديمقراطي سليم ورعاية الإسلام[٦٥]. توفي السيد علي الميرغني في ٢٢شباط عام ١٩٦٨، وترك الختمية وهي في وضع سياسي أفضل، خلف على الزعامة الدينية والسياسية ابنه الأكبر السيد محمد عثمان، الذي نوشد من قبل الأزهري، خلال مراسم دفن والده، مواصلة

حياته الدينية والوطنية وفق نفس توجهات أبيه، معربا عن أمله بأن يتلقى، أي الأزهري، نفس الدعم والرعاية من لدنه كما تلقاها من والده[٦٤].

كانت المهمة الأولى الكبيرة التي واجهها السيد محمد عثمان هي إجراء الانتخابات بعد شهرين على نطاق البلاد كلها، وأهمية المصالحة بين الأزهري والختميين ومساندتهما المشتركة للحزب الاتحادي الديمقراطي يمكن رؤيتها فعلا من خلال نتيجة الانتخابات، فقد فاز الحزب الاتحادي الديمقراطي بـ ١٠١ من المقاعد من مجموع ٢١٨ مقعداً. وتبين هذه النتيجة ضعف حزب الأمة المنقسم والذي كانت مقاعده الست والستون بين جناحيه المتنافسين، ٣٦ لجناح الإمام الهادي و٣٠ فقط لجناح السيد الصادق[٦٥].

على الرغم من ان حزب علي عبد الرحمن ساهم بشكل جوهري في انتصار الحزب الاتحادي الديمقراطي إلا انه لم يستطع الحصول على رئاسة الوزراء، وكان ذلك بصورة رئيسيه نتيجة للعداء الشخصي للشخصيات المهمة من الحرس القديم في الحزب الوطني الاتحادي. وفي الواقع فان الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي لم يتفقا بأي شكل على مضامين ارتباطاهما في حزب واحد، ومكن هذا الوضع داخل الحزب الاتحادي الديمقراطي الإمام تعزيز مركزه، ورغم انه لم تكن لديه سوى اقليه في البرلمان فقد كان قادرا على الثبات على مطالبته بخمسة مناصب وزارية في الحكومة الائتلافية الجديدة بما فيها رئاسة الوزراء[٦٥]. وأصدر علي عبد الرحمن بيانا أعاد قراره بان يرى ائتلاف الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة وقد تحطم بدلاً من ان يتخلى عن رئاسة الوزراء[٦٥]. ولمصلحة الائتلاف اقتنع علي عبد الرحمن، وبصعوبة، على التخلي عن مطالبه في رئاسة الوزراء وقبل بدلاً عنه منصب وزير الشؤون الخارجية، كما تلقى نكسه أخرى عندما عرقل الأزهري حقه في تقديم قائمة من الوزراء المزمع تعيينهم إلى رئيس الوزراء[٦٥]. على أية حال فبعد أسبوع من الشجار تشكلت حكومة بائتلاف الحزب

الاتحـــادي الديمقـــراطي مـــع جناح الإمام في حزب الأمة وقد حصل الأخير على أربعة وزارات إضـــافة إلى رئاسة الوزارة، التي عهد بها إلى محمد احمد محجوب، وأعطيت تسع وزارات للحزب الاتحادي الديمقراطي، وبقى الأزهري رئيساً لمجلس السيادة[٦٥].

انها لملاحظة محزنة لعجز السياسيين المدنيين عن مجابهة مشاكل السودان العديدة، ان القضـــية الوحيدة التي بدت انها تشغل اهتمام الائتلاف الجديد هي مسالة ما إذا كان الـــنظام الحكومي سيصبح رئاسياً أم برلمانياً، وحتى الحزب الاتحادي الديمقراطي لم يكن متفقاً حول هذه المسالة، فأولئك الذين يمثلون تقاليد علي عبد الرحمن في حزب الشعب الديمقـــراطي يؤيدون نظاماً برلمانيا صارماً، بينما تدعم مجموعة الحزب الوطني الاتحادي القديمة طموحات الأزهري الرئاسية. كان الاهتمام العاجل لمجموعة علي عبد الرحمن هي كســـب الإمام الهادي إلى جانب وجهة نظرهم، فإذا كان جناح الإمام من حزب الأمة وجـــناح الصادق لا يزالان على طرفي نقيض في جوانب أخرى فانهما كلاهما يفضلان نظامـــاً رئاســـياً[٦٥].وربما زعزعا سويةً فرص المهدي في الحصول على الرئاسة لكن فقط لحســـاب ان يجد السودان نفسه في ظل رئيس مهدي، وهو ما سيكون بالنسبة للختميين مـــن أي من الجماعتين أسوا نتيجة على الإطلاق . ومن هنا جاءت محاولات علي عبد الـــرحمن لإقناع الإمام الهادي بان مصالح السودان تكمن على أفضل وجه في تبني نظام بـــرلماني صارم ، لكن جهوده فشلت. وفضلاً عن ذلك فان السيد محمد عثمان، رغم انه يخشـــى بشـــكل مماثل العواقب المحتملة المترتبة على نظام رئاسي، كان على نحو جلي لا يشعر بالثقة الكافية ليبدأ بقوة إلى جانب نظام برلماني وضد الخيار الآخر إذ انه عين حديثاً زعيماً للطريقة[٦٥]، والتصريح الوحيد الذي أعلنه في الذكرى السنوية لوفاة والده- هو انه مصمم على مواصلة هدف السيد علي في تأسيس جمهورية إسلامية[٦٥].

وخـــلال ذلك كان رئيس الوزراء محمد احمد محجوب في موقف صعب، على الرغم من ان جناحي حزب الأمة متفقان على النظام الرئاسي، إلا ان مصالحتهما التامة لم

تتحقق[٦٥]. وفضلاً عن ذلك وكما أوضح هو لاحقاً، فالتفاهم الذي من الواضح انه قد تم التوصل إليه بين الإمام الهادي والصديق بان الأول يجب ان يهدف إلى الحصول على الرئاسة لنفسه ورئاسة الوزراء للأخير، كان إهانة شخصية لمحجوب إذ انه يتضمن في نظره استعدادهم لتجاهل الولاء للحزب هذا الولاء الذي طالما أبداه هو، وكذلك فقد احتج على تدخل زعيمي حزب الأمة في إدارته، أي إدارة رئيس الوزراء؛ وفي ٢٤ نيسان قدم استقالته. وعلى أية حال فقد تدخل الإمام الهادي والسيد محمد عثمان والأزهري جميعاً لإقناعه بالبقاء في منصبه إلى حين[٦٥].

بعد ان كانت إعادة توحيد حزب الأمة على وشك ان تخطو خطواتها الأخيرة، صرح السيد صديق ان التعاون مع الحزب الاتحادي الديمقراطي، الذي تحقق يوماً ما، مستحيل، ولتهدئة مخاوف الحزب الاتحادي الديمقراطي أعلن زعيم جناح الإمام ان الائتلاف مع الحزب الاتحادي الديمقراطي سيستمر في مواصلة أهدافه والتي وصفها بأنها إقرار دستور دائم وانتخاب رئيس للجمهورية، وأضاف ان ليست هناك من ضرورة لإجراء تغيير في الحكومة[٦٥]. استمر التشاحن حول نظام الحكم المتبقي حتى ٢٣ مايس إذ توصلت الأحزاب الحاكمة إلى تسوية مبهمة اتفقوا في ظلها على ان الدستور يجب ان يكون إسلاميا وان نصه سيصاغ في ستة اشهر كما ستجرى الانتخابات الرئاسية في مستهل عام ١٩٧٠، وأعلن الأزهري مرشحاً عن الحزب الاتحادي الديمقراطي والإمام الهادي مرشحاً عن الأمة[٦٥]. مرة أخرى لم يتخذوا خطوات للانكباب على مشاكل البلاد الحقيقية.

مهما يكن من أمر فان جميع هذه المناورات السياسية والشخصية انتهت بالانقلاب الذي استولى على السلطة في ٢٥ مايس عام ١٩٦٩ بقيادة الرئيس جعفر النميري. ويجب ان لا يلوم السياسيون المدنيون سوى أنفسهم لإعادة فرض الحكم العسكري، لقد فشلت تجربة السودان الثانية في الديمقراطية كسابقتها على نحو مخز.

المصـــــادر والمـــراجـــع

الوثائق غير المنشورة :

(١) دار الوثائق المركزية (الخرطوم) :

Blue Nile province , Civil Secretary's Office , Dakhlia , Department Report , Intelligence Department, Khartoum province, Lands, Mahdiyya , Miscellaneous, Northern , Palace, Security.

(٢) أرشيف الحكومة المصرية بالقاهرة (قصر عابدين) :

أهم الأقسام التي تم الرجوع إليها هي :-

١- مجموعة المعية السنية / وارد تلغراف السودان - وبصورة خاصة الملفات التي هي تحت عنوان الميرغنية والمهدية .

٢- محفوظات مجلس الوزراء - ٣/ب - السودان .

(٣) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

١٩١٩-١٩٢٥

تحتوي على تقارير قسم المخابرات في حكومة السودان

-WO : 33.
-FO : 78 Turkey - Egypt , Political 1780 - 1905.
-FO : 141 Egypt , Embassy and Consular Archives 1900-1951
-FO : 371 Egypt political 1906 - 1957 (replacing FO 78).
-FO : 372 General Correspondence - Treaties .
-FO : 407 Egypt and the Sudan . 1839 - 1954 .
-FO : 633 Cromer papers .
-FO : 882 War of 1914 - 1918 : Arab Bureau papers .

obeikandl.com

(٤) أرشيف السودان في

School of Oriental Studies , Durham :

يحتوي الأرشيف على أوراق الخاصة بالجنرال ونجت وروبرتسون ، وتحمل الأرقام التالية :-١٨٦ . ١٠١ . ١٨١ . ٢٧٣ . ٢٧٢ . ٤٠٠ . ٢٧١ . ٢٦٩ . ٢٦٢ . ١٩٤ . ١٩٩ . ٢٣٦ . ١٣٥ . ١٩٧ . ٢٨٤ . ٢٠١ . ٢٠٢ . ٤٣٨ . ٥٢٤ . ٥٢٥.

(٥)

Cabinet Papers :

1- 129/60 C. (53) 121 , The Sudan , 7 April 1953.
2- 129/61 C. (53) 197 , The Sudan , 7 July 1953.
3- 129/67 C. (54) 104 , The Sudan , 4 March 1954.

(٦)

The Church Missionary Society Archives ,

London :

يحتوي هذا الأرشيف على الرسائل المتبادلة بين موظفي الإرساليات التبشيرية المسيحية في السودان ومقر قيادتهم في لندن ، وهي توضح بالتفصيل سياسة حكومة السودان تجاه الإرساليات المسيحية العاملة هناك .

(٧)

The Bodleion Library ,

Oxford :

Milner Papers: تحتوي على أوراق ملنر

(٨)

Parliamentary Papers :

- **House of Commons** . Vol . LVI . 1913. Col . 2290-2293 . Vol . 185 . 1925 . Col. 36-37 .2- C. 4392 Vol . Lxxlx . 1884 / 1885.3- Cd. 95 Vol. cv , 1900 .4- Cmd . 2742 Vol . xxx . 1926.5- Cmd . 5360 Vol . xxlx . 1936/1937. - Cmd. 575-589 Vol. xxVII . 1939 No. 3

obeikandl.com

الكتب والمقالات العربية :

- الأمـــين ، علي عبد الرحمن، الديمقراطية والاشتراكية في السودان، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٠ .
- البغدادي،عبد اللطيف، مذكرات البغدادي،٢ج، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، (د.ت) .
- البرلمان السوداني الثاني - ملخص المباحثات الأسبوعي ٢٠-٢١ مايو ١٩٥٨ ، طبع شركة موكاركديل ، الخرطوم ، ١٩٥٨ .
- التحقـــيق في الأســـباب التي أدت إلى انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، وزارة العدل ، الخرطوم ، ١٩٦٥ .
- الجنيدي ، شيخ الدين عثمان باشري ، مذكرات الجنيدي ، (د.ت) .
- الحزب الاتحادي الديمقراطي ، بيان التأسيس ، ١٣ كانون الأول ١٩٦٧ .
- الحكومـــة الملكـــية المصرية ، مجموعة الكتب والوثائق المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومـــة المملكة المتحدة وإدارة السودان في شأن قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في السودان ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩٤٩ .
- الشـــيخ ، رأفـــت غنـــيمي ، مصر والسودان في العلاقات الدولية ، عالم الكتب ، القاهرة، ١٩٧٩ .
- المكتـــب العام لشؤون الختمية ، بيانات الميرغني في ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٥ ، الدار السودانية للطباعة والنشر ، (د.ت) .
- المهدي ، سيد عبد الرحمن ، جهاد في سبيل الاستقلال ، (تحقيق) الصادق المهدي ، المطبعة الحكومية ، الخرطوم ، (د.ت) .
- باشـــري ، محجوب عمر ، رواد الفكر السوداني ، دار العالم الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨١ .

obeikandl.com

- بشير ، محمد عمر ، الجلاء والاستقلال ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ١٩٧٥ .
- ثابت بك ، خليل ، " الصحافة والطباعة " ، مجلة المقطم ، م٣ عدد ٩٦ ، ١٩٤٠.
- حاج موسى ، إبراهيم محمد ، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان ، مطبعة الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- حديث إسماعيل الازهري في القصر الجمهوري ، ١٣ كانون الثاني ١٩٦٨ ، وزارة الإعلام ، الخرطوم ، ١٩٦٨ .
- حراز ، السيد رجب ، التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
- حزب الشعب الديمقراطي ، دستور حزب الشعب الديمقراطي ، مطبعة مصر ، سودان ، ١٩٦٥ .
- حكومة السودان ، تقرير عن إدارة حكومة السودان ١٩٥٠-١٩٥١ ، الخرطوم ، ١٩٥٥ .
- حمد ، خضر ، مذكرات خضر حمد ، مكتبة الشرق والغرب ، الشارقة ، ١٩٨٠.
- حمر وش ، احمد ، قصة ٢٣ يوليو - مجتمع عبد الناصر - دار الموقف العربي ، القاهرة ، (د.ت) .
- رمضان، عبد العظيم، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨-١٩٣٦ ، ط٢ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- رياض ، زاهر ، مصر وافريقية ، مكتبة الانجلو - مصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- سليمان ، احمد ، ومشيناها خطأً ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٣.
- سليمان ، محمد ، من مذكرات نائب سوداني ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٨ .
- _____، اليسار السوداني في عشرة أعوام ١٩٥٤-١٩٦٣ ، مكتبة الفجر ، ودمدني ، ١٩٧١ .

obeikandl.com

- شاموق ، احمد محمد ، الثورة الظافرة ، ط٢ ، دار الفكر ، الخرطوم ، ١٩٨١ .
- _____، ديسمبر ١٩٥٥ ، مطبعة العاصمة ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- شبيكه ، مكي ، السودان عبر القرون ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٤ .
- شقير ، نعوم ، جغرافية وتاريخ السودان ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٧ .
- صالح ، محجوب محمد ، الصحافة السودانية في نصف قرن ١٩٠٣-١٩٥٣ ، ٢ج، مطبعة جامعة الخرطوم ، ١٩٧١ .
- صبيح ، محمد ، كنت في السودان ، دار الثقافة العامة ، القاهرة ، ١٩٤٦.
- ضرار ، محمد صالح ، تاريخ سواكن والبحر الأحمر ، الدار السودانية ، ١٩٨١ .
- طـــه ، عـــبد الرحمن علي ، السودان للسودانيين ، مطبعة شركة الطباعة والنشر ، ١٩٥٥ .
- عامر ، التجاني ، النيل الأبيض قديماً وحديثاً ، دار الصحافة ، الخرطوم ، ١٩٨٠ .
- عبد القادر ، حسين ، تاريخ الصحافة في السودان ١٨٩٩ - ١٩١٩ ، ٢ ج ، دار النهضة العربية.
- فوزي ، إبراهيم ،السودان بين يدي غوردون وكتشنر،٢ج،جريدة المؤيد ، القاهرة ،١٩٠١ .
- قســـم السيد ، عبد الرحمن ، الأندية العمالية والحركة الوطنية في السودان ، مطبعة التمدن ، الخرطوم ، ١٩٧٨ .
- كشة، سليمان، سوق الذكريات، ج٢، مطبوعات شركة الطبع، الخرطوم، ١٩٦٣.
- _____، وثبة السودان الأولى ، (د.ت) .
- محجوب ، محمد احمد وعبد الحليم ، موت دنيا ، ١٩٤٦ .

- محـــزون ، ضـــحايا مصـــر في السودان وخفايا السياسة الإنكليزية ، الإسكندرية ، ١٩٣١ .
- محمد ، عثمان الدرديري ، مذكراتي ١٩١٤-١٩٥٨ ، مطبعة التمدن ، الخرطوم ، ١٩٦١ .
- مذكـــرة مرســـلة الى رئيس وأعضاء المجلس العسكري السوداني ، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٠ .
- مشـــروع رصـــد وكـــتابة الحـــركة الوطنية السودانية، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، الخرطوم.
- نجيب ، محمد ، كلمتي للتاريخ ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- ـــــ، مذكرات محمد نجيب - كنت رئيساً لمصر، المكتب المصري الحديث، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- نجـــيله ، حســـن ، ملامح من المجتمع السوداني ، ٢ ج، الدار السودانية ، الخرطوم ، ١٩٧٢-١٩٨٠ .
- نحـــاس ، يوســـف ، ذكريات سعد عبد العزيز ورفاقه في ثورة ١٩١٩ ، دار النيل، القاهرة ، ١٩٥٢ .
- ياســـين ، محمد، "ملامح من التجربة الديمقراطية السودانية"، مجلة البرلمان، عدد ٢ ، آب ١٩٨٣ .

الكتب والمقالات الأجنبية :

- Abbas , Makki , The Sudan Question , Faber and Faber , London , 1952 .
- Abd al - Rahim , Muddathir , Imperialism and Nationalism in the Sudan , Oxford university Press , London 1969 .
- _____ ," Arabism African and self - identification in the Sudan " , in Hasan , Yusuf Fadl .(ed) Sudan in Africa , Khartoum university press , 1970 .
- Abu Hasabu , Afaf Abdel Majid , Factional Conflict in the Sudanese Nationalist Movement 1918-1948 , Ithaca press , London , 1985 .

Abd al-Rahim, the Middle East & North Africa , 25th Eden 1978-1979.

- Anglo - Egyptian Sudan Handbook , Foreign Office , No. 98, (H.M.S.O. , London , 1920) .
- Antonius , G. The Arab Awakening , Hamish Hamilton , London , 1938 .
- Archer , G. Personal and Historical Memoirs of an East African Adminstrator , Oliver and Boyd , London , 1963 .
- Ajayi.J.F.A. & Crowder, The History of West Africa, Longmans,London,1971.
- Bechtold , P.K. Politics in the Sudan , Praeger , New York , 1976 .
- Bedri , Babikr , The Memoirs of Babikr Bedri , Vol. 1 , trans. Bedri , Y. and Scott , G. London , 1969 ; vol. 2 , trans. Bedri, Y. and Hogg , P. London , 1980 .
- Beshir,M.O , The Southern Sudan , C. Hurst , London , 1968
- _____,Educational Development in the Sudan 1898 , Clarendon Press,Oxford ,1969 .
- _____,The Southern Sudan from Conflict To Peace , C.Hurst , London , 1975 .
- _____, Revolution and Nationalism in the Sudan , 2nd edn , Rex Collings , London , 1977 .
- Le Chatelier , A. Les Conferies Musulmanes du Hedjaz , Ernest Leroux , Paris , 1887 .
- Collins,C. " Colonial and class struggle in Sudan " , merip Report , No. 46 , 1976 .

- Collins,R.O and Deng , F.M. (eds) The British in the Sudan 1898 - 1956 , Macmillan , London , 1984 .
- Cromer , E.B. Modern Egypt , 2vols. Macmillan , London , 1908 .
- Daly , M.W. British Adminstration and the Northern Sudan 1917 - 1924, Nederlands Historisch Archaeologisch Institute, Te Istanbul , 1980 .
- _____, Empire on the Nile , Cambridge university press, 1986 .
- Duncan , J.S.R. The Sudan , William Blackwood , London , 1952 .
- _____,The Sudans Path to Independence,William Blackwood , London , 1957
- Evans , I.L , The British in Tropical Africa , Cambridge , University press 1929.
- Fabunmi , L.A. The Sudan in Anglo - Egyptian Relations , longmans , London , 1960 .
- Fawzi , S.E , The Labour Movement in the Sudan , Oxford University Press , London , 1957 .
- Fleming,G.J. 'Kassala' , Sudan notes and Records ,vol. v,No.2 1922.
- Gleichen , A.E.W. Report on the Nile and Country between Dongola , Suakin , Kassala and Omdurman , War office , London , 1898 .
- _____, (ed) , the Anglo - Egyptian Sudan ,2vols. (H.M.S.O , London , 1905) .
- Haddad , G.M , Revolutions and Military Rule in the Middle East , 3 vols. Robert Speller , New York , 1965 - 1973 .
- Hargreaves , J.D. The European Partition of west Africa in Ajayi, J.F.A and Crowder, M. (ed) , The History of West Africa, 2vols. Longmans , London , 1971 - 1974 .
- Hasan , Yusuf Fadl , ' The Sudanese Revolution of October 1964 ' , The Journal of Modern Africa Studies , Vol. 5, 1967.
- Henderson , K.D.D. The Making of the Modern Sudan , Faber and Faber , London , 1953.
- _____, Sudan Republic , Ernest Benn , London , 1965 .
- _____, Set Under Authority , Castle Cary Press . Somerset , 1987 .
- Hill,R. Slatin Pasha, Oxford University Press , London , 1965
- _____ , A Biographical Dictionary of the Sudan , 2nd edn , Frank Cass , London , 1967 .
- _____ , On the Frontiers of Islam Clarendon Press . Oxford , 1970 .

- Hillelson , S. ' Religion in the Sudan ' , in Hamilton , J.A.(ed), the Anglo - Egyptian Sudan From Within , Faber and faber , London , 1935 .
- Holt , P.M. ' Sudanese Nationalism and self - Determination', in Laqueur , W.Z.(ed.) The Middle East in Transition , Frederick Praeger, New York , 1958 .
- _____, Holly Families and Islam in the Sudan , Prince ton University, 1967 .
- _____, and Daly , M.W . The History of the Sudan , 3rd edn . weidenfeld and Nicolson , London , 1979 .
- Ibrahim,H.A.The 1936 Anglo-Egyptian Treaty, Khartoum university press,1976 .
- _____, Mahdist rising Against the Condominium Government in the Sudan 1900-1927 . The International Journal of African Historical Studies , vol.12. no.3 , 1979 .
- _____, Imperialism and Neo-Mahdism in the Sudan . The international Journal of African Historical Studies . vol. 13 . no.2 , 1980 .
- _____, Neo - Mahdism as a factor integration in the Sudan and Nigeria , The Arab Historian , vol.xx11, 1982 .
- The Independence of the Sudan , No.3310 , (C.O.I. London, 20.4.1956) .
- Jackson,The Fighting Sudanese , Mac Millan , London , 1954.
- _____, Sudan Days and Ways , Mac Millan , London , 1954 .
- _____, Behind the Modern Sudan , Mac Millan , London , 1955 .
- Jackson , W. Withdrawal from Empire , B.T. Batsford , London , 1986 .
- Jureidini, L.B. ' Ali Dinar of Darfur ' , The Moslem world, vol.6 ,No.4 (1916) .
- Kedouri , E. In the Anglo - Arab Labyrinth , Cambridge University press , London , 1976 .
- Kennedy - Cooke , B. Kassala At war , Civil Secretory's Department , information office , Khartoum , 1943 .
- Langer , W.L , The Diplomacy of Imperialism , 2nd edn , Alfred A. Knopf , New York , 1951 .
- Lloyd , G.A.Egypt since Cromer , 2vols. , MacMillan London, 1933 - 1934 .
- Lloyd, S.Suez 1956 , Jonathan Cape , London , 1978 .

- Mac Michael , H.A. A history of the Arabs in the Sudan , 2vols. Cambridge university press ,London,1922 .
- _____, The Anglo - Egyptian Sudan , Faber and Faber , London , 1934 .
- _____, The Sudan , Ernest Benn , London , 1954 .
- Al - Mahdi , Mandour , A short History of the sudan , Oxford university press , London , 1965 .
- Mahgoub,Mohamed Ahmed,Democracy on Trail,Andre Deutsch,London , 1974 .
- Morlowe , J. Mission to Khartoum , Victor Gollancz , London, 1969 .
- Mayall , R.C. ' The Sudan and Constitution ' , The Ashrdge journal , vol. III . part I , (1951) .
- Nachtigal , G. Sahara and Sudan , trans. by Fisher , 4 vols. C.Hurst , London 1971- 87 .
- Neguib , Mohammed , Egypt's Destiny , Victor Gollancz , London , 1955 .
- Nelson , H.D. (ed.) , Sudan , 3rd edn , Us. Government printing Office , Washington , 1983 .
- Niblock , T. Class and power in Sudan , Mac Millan press , London , 1987 .
- Nyquist , T.E. ' The Sudan : Prelude to Election's , The Middle East journal , vol. 19 , No. 3 (1965) .
- Qayyum , S.A. Egypt Reborn , S.Chand , RAM Nagar , New Delhi , 1973 .
- Robertson , J. Transition in Africa , C. Hurst , London , 1974.
- Sanderson , G.N. England , Europe and the Upper Nile 1882 - 1899 , Edinburgh university press , Edinburgh , 1965.
- Schuster , G. Private work and Public causes , D. Brown , Wales , 1979 .
- Segal , R. Political African , Stevens , London , 1961 .
- Shibeika , M. British policy in the Sudan 1882-1902 , Oxford university press , London , 1952 .
- _____, The Independent Sudan , Robert Speller , New York, 1959 .
- Shuckburgh , E. Descent to suez , Weidenfeld and Nicolson , London , 1987 .
- Storrs , R.Orientations , Ivor Nicholson , London , 1937 .
- The Sudan , No. 3962 , C.O.I , London , December 1958 .

- The Sudan 1899 - 1953 , C.O.I , London , n.d.
- Sudan Almanac , The Republic of the Sudan , Khartoum , 1958 .
- The Sudan Book of Loyalty , The Sudan Times , Khartoum , 1915 .
- The Sudan , Fabian Publications , London , 1945 .
- The Sudan, Central Offie of Iformation, Lodon, 1958.
- Theobold , A.B. The Mahdiya , Longmans , London , 1951 .
- ----------,Ali Dinar , Longmans , London , 1965 .
- Toussoun , Omar , Memorandum on the Question of the Sudan , Societe de publications Egyptiennes , 1936 .
- Trimingham , J.S. Islam in the sudan , Frank Cass , London , 1949 .
- Voll , J.O. The British , The 'Ulama' and popular Islam , International Journal of middle East studies , vol.2 .
- _____ and voll , S.P. The Sudan , Unity and Diversity in Multicultural state , Croom Helm , London , 1985.
- Wai , D.M 'Political Trends in the Sudan and the future of the South , Wai ,D.M. (ed.) The Southern Sudan , Frank CASs, London , 1973 .
- Warburgh , G. 'The Religious policy in the Northern Sudan , Asian and African Studies , Vol.7 (1971).
- _____, The Sudan under Wingate , Frank Cass , London , 1971.
- _____, Islam , Nationalism and Communism in a Traditional Society , Frank Cass , London , 1978 .
- Wingate , F.R. Mahdism and the Egyptian Sudan , Mac Millan , London , 1891 .
- Woodward, P.Condominium and Sudanese Nationalism , Rex Collings , London , 1979 .
- _____, ' Parties and Parliaments ' Abd al-Rahim , M.,Badal , R. , Hardallo, A. , and Woodward, P.,(eds.) Sudan since Independence , Gower, England & U.S.A., 1986.
- Wright , P. Conflict on the Nile , William Heinemann , London , 1972 .
- Wylde , A.B. 83 to 87 in the Soudan , 2nd edn. , 2 vols. Remington , London , 1888 .
- Zeine , Z.N. the Struggle for Arab Independence , Khayat's , Beirut , 1960 .

الاطروحـــات :

♦ Bakheit , G.M.A British Administration and Sudanese Nationalism 1919 - 1939 , PhD Thesis, University of Cambridge , 1965 .

♦ Bukari, S.A.R. Military Aspect of Internal Security in the Anglo - Egyptian Sudan 1898-1925, Mphil Thesis , University of London , 1972.

♦ Cudsi , A.S. The Rise of Political parties in the Sudan , 1936-1946 , PhD thesis , University of London , 1978 .

♦

♦ Nicholson , D.H.A History of the Anglo - Egyptian Sudan , PhD thesis , University of Wisconsin , 1935.

♦ .

♦ Rahman , M.M. The Islamic Policies of the Sudanese Government 1899-1924 , M.A.thesis , University of Durham , 1967.

♦ Voll,J.O. A History of the Khatmiyyah Targah in the Sudan . PhD thesis , University of Harvard , 1969 .

♦ Warburg , G. Administration in the Anglo- Egyptian Sudan 1899-1916. PhD thesis , University of London , 1968 .

الصحف العربية :

آخر لحظة، الأمة، الأهرام، الأيام، التلغراف، الجماهير، الحضارة، الرأي العام، السودان الجديد، العلم، اللواء، المؤتمر، الميثاق الإسلامي، الميدان، النداء، النيل، صوت السودان، وادي النيل.

الصحف الأجنبية :

Daily star, Daily Telegraph, Egyptian Gazette, Egyptian Mail, Le Monde, London Gazette, New York Times, Sudan weekly News, The Economist, The Financial Times, The Guardian ,The Sudan Daily ,The Sudan Gazette, The Sudan Times,
The Times ,

الدوريات العربية والأجنبية :

القـــلم ،(الخـــرطوم)،النهضـــة السودانية،(الخرطوم)، روز اليوسف،(القاهرة)، مسامرات الجيب،(القاهرة)، الحياة،(بيروت)، العلم(لندن)، الدستور،(لندن).

The American Review , Baghdad News Agency , Keessing's Contemporary Archives, Khartoum News Services , The Middle East Journal , The Middle East News Agency, The Middle East and North Africa , The Middle Eastern Affairs , New China agency, The Spectator , London , Sudanese press Agency, Sudan monthly , Khartoum , Sudan News , London, Sudanow , Khartoum , Summary of World Broadcasts

اللقاءات والمكاتبات الشخصية :

إبراهـــيم عثمان عشق .السيد احمد الميرغني (شقيق شيخ الطريقة)، احمد خير المحامي، د.احمـــد ســـيد حمد، احمد محمد ياسين، إسماعيل العتباني، د. النور عبد المجيد، سر الختم الخلـــيفة(رئـــيس وزراء أسبق)، علي حامد، محمد احمد أبو سن(الملقب بشيخ العرب)، الســـيد محمد عثمان الميرغني (شيخ الطريقة الختمية)، محمود الفضلي، سليمان مكاوي أكرت، يحي الكوارتي، K.D.D. Henderson

الكتـــــاب

تطور الحياة السياسية في السودان

"١٨٩٩ - ١٩٦٩"

تأليف : دكتور / ظاهر جاسم محمد

رقم الإيداع : ٤٢٣٢ / ٢٠٠٣
الترقيم الدولي : I.S.P.N.
977-5841-73-9
تاريخ النشر ٢٠٠٣

الناشر : المكتب المصري لتوزيع المطبوعات(طباعة – نشر – تصدير كتب)

حقوق الطبع و الترجمة و الاقتباس
محفوظة للمكتب المصري لتوزيع المطبوعات

الإدارة : ٥ شارع مصطفي طموم – المنيل – القاهرة .

تليفاكس : ٣٦٥٥٤٨٧ (٠٠٢٠٢)

obeikandl.com